ظاهرة تضعيف الآراء عند المرادي في الجنى الدّاني
دراسة نحويّة تاريخيّة

إعـــــداد

د. مشعان بن نازل الجابري

أستاذ اللغويّات المشارك

كلية العلوم والآداب بالعلا - جامعة طيبة

تاريخ الاستلام: ١٣/ ٢/ ٢٠٢٢م

تاريخ القبول: ١٠/ ٣/ ٢٠٢٢م

ملخص:

قام هذا البحث على ظاهرة من الظواهر العلميّة النحويّة التي تتكرّر في كتب العلماء ألا وهي (ظاهرة تضعيف الآراء عند المرادي في الجنى الدّاني) ودراستها دراسةً نحويّة تاريخيّة، حيث ابتدأ البحث بمقدّمة فيها بيانٌ لموضوع البحث وخطته، والهدف من البحث والدراسات السابقة، والمنهج المتبع في دراسة مسائله، ثم تلا ذلك مسائل الدّراسة، وهي: كاف الخطاب في نحو: "أرأيتك" بين الاسمية والحرفية، والنصب بواو المعيّة، والعامل في باب المفعول معه عند الزجّاج، و"وا" في النّدبة بين الأصالة والانقلاب عن "يا"، وزيادة "إلا"، والموقع الإعرابي للاسم بعد "حتى الابتدائية"، واستعمال "لعل" حرف جرّ، تبع ذلك خاتمة فيها أبرز النتائج، ومنها: قلّة الدراسات النحويّة التاريخيّة، وظاهرة التضعيف عند المرادي تنوعت؛ فمنها ما كان تابعًا لغيره، وقليلٌ منها ما كان أبا بجدتها، وتنوّع الأدلة التي اعتمد عليها المراديّ، فمنها السماع، والقياس، والنظير، واستصحاب الحال وغيرها. ثمّ خُتم البحث بثبت أسماء المصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: تضعيف الآراء، المرادي، الجنى الدّاني، دراسة نحويّة تاريخيّة

Abstract:

This research was based on one of the grammatical scientific phenomena that recur in the books of scholars, namely (the phenomenon of weakening the opinions by Al-Muradi in the book "Al-Jana Ad-Dani") and study them historically grammatically. Where the research began with an introduction with explanation of the topic,the plan of research, the goal of research and previous studies, and the approach followed in the study of its issues. Then followed to the study issues, which are: the "Kaf" of speech in the form “Do you see” between the nominative and the literal, the Openness of WAW ofconcomitance, the factor in the section of concomitant patient of the Al-Zajjaj, “WA” in the lamentation between the originality and the inversion of “YA”, and the addition of "ELLA" (except). The grammatical position of the noun after "HATTA" of the primacy, and the use of "LAALLA" (may)as a preposition.This has been followed by a conclusion with the most prominent results, including: the lack of historical grammatical studies, and the phenomenon of weakness according to Al-Muradi varied; some of them were dependent on others, and few of them were independent, and the diversity of evidence on which Al-Muradi relied, including listening, measurement, analogy, and accompany the situation, etc. Then the research was concluded by index containing the names of sources and references.

مقدمة:

الحمدُ لله الذي علّمَ وأرشد، وأعانَ وسدّد، والصلاةُ والسّلام على معلّم النّاس الخير، الهادي البشير والسّراج المنير، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد:

فعلمُ العربيّة بحرٌ لا ينضب، ومعينٌ لا يُرتوى منه، ولا يتكدّر على كثرة الدّلاء، كلٌّ يغترف حسب همّته، وفهمه، ومراده.

وقد تنوّعت مشارب التأليف عند العلماء، كما تنوّعت طرائق تناولهم للمسائل، فهذا مختصِرٌ، وذاك مُطنبٌ، وآخر شارحٌ أو منتقد.

ومن أولئك العلماء الذين ساروا على منهجٍ في التأليف لقي قبولًا بين أهل العربيّة الحسن بن قاسم المرادي في كتابه (الجنى الدّاني في حروف المعاني)، ومع طول ملازمتي لهذا الكتاب رأيته يكرّر بعض العبارات النقديّة بعد إيراده للمسائل النحوية، ومن تلك العبارات "الضعيف"؛ وهي ظاهرة جديرةٌ بالبحث والدّراسة.

فجمعتُ تلك المسائل التي حكم عليها بالضَّعف، وتناولتها بالدّراسة الكاشفة للمسألة دراسةً تعطي القارئ تصوّرًا وافيًا عنها محاولًا البعد عن التطويل المملّ، والاختصار المخلّ، مهتمّا بدراسة المسألة دراسةً تاريخيّة من لدن سيبويه إلى السيوطي.

وقد حاولتُ أن أبيّن الأدلّة التي اعتمد عليها المُراديّ في تضعيفه، إضافةً إلى ذلك محاولة معرفة تاريخ الحكم بالضعف، ومَن صاحب ذلك الحكم.

الدّراسات السابقة:

المراديُّ من الأئمة الأعلام الذين كانوا مقصدًا للدّراسات المتنوّعة، فكم أقيم حوله من دراسةٍ وبحث، ولا غرابة! وما يهمّنا من تلك الدّراسات إلا التي لها وشيجةٌ وقربى من دراستنا، ومن تلك[1]:

١- النّقد النحوي عند المرادي المجرورات أنموذجًا لـ أ.د. أسيل عبد الحسين حميدي وَ م.م. حسين عليوي حسين السيلاوي، بحث منشور في مجلّة كليّة التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية/ جامعة بابل/ ٢٠١٨.

وهذا البحث قام على المجرورات فقط، وجاء في ثلاث عشرة صفحةً، أمّا بحثي فقد قام على المسائل التالية، مهتمًّا بالمسائل التي حكم فيها المراديُّ بضعف رأي القائلين بها، وليس فيه مسألة من مسائل ذلك البحث، إلّا مسألتين: **الأولى:** الموقع الإعرابي للاسم بعد "حتى الابتدائية". وقد جاءت دراسة تلك البحث في بضعة أسطر، إضافةً إلى الاختلاف في الهدف من دراسة المسألة وطريقة دراستها.

الثانية: استعمال "لعل" حرف جرّ. وهذه كسابقتها إذ تختلف طريقة الدّراسة ومنهجها، حيث تهدف دراستي إلى الدراسة التأريخية التأصيلة.

٢- منهج المرادي في كتابه الجنى الداني في حروف المعاني دراسة نحوية تحليلية نقدية للباحث الصادق ساتي مصطفى، رسالة ماجستير كلية التربية جامعة أفريقيا العالمية بالسودان ٢٠٠٣م. وهي وقد شملت الدراسة كما هو مسطور في ملخّصها: المرادى حياته، وعصره، وأساتذته، وتلاميذه، وآثاره العلمية، وما ألفه من كتب النحو واللغة وعلوم القرآن، وكتابه "الجني الداني في حروف المعاني" تاريخ تأليفه، وقيمته عند العلماء، ومصادر المرادى في "الجني الداني"، وطريقة استخدامه لها، وتطرقت للأدوات والحروف في اللغة العربية والتأليف المنفرد فيها، وجهود المرادى في دراسة الأدوات والحروف، ومنهجه في تأليف الكتاب، وطريقة استخدامه للشواهد، وموقفه من المسائل الخلافية وبيان آراءه

والمذاهب النحوية البصري، والكوفي، البغدادي، الأندلسي. ولم أستطع الوقوف على هذه الدراسة.

٣- موقف المرادي في كتابه الجنى الداني من المالقي عرضًا ودراسة حولية القراءة والمعرفة جامعة عين شمس.

٤- موقف المرادي من سيبويه دراسة تحليلية من خلال كتبه رسالة ماجستير في العدد ٢٢٥ الجزء الثاني الجامعة الإسلامية بغزة.

٥- موقف المرادي في كتابه الجنى الداني من الاخفش ماجستير جامعة أم القرى للباحثة حصة الصاعدي، ٢٠٠٣م.

وهذه الدراسات الثلاث دارت حول هؤلاء الأعلام، وليس في هذه الدّراسة رأيٌ لهؤلاء تناوله المراديُّ بالتضعيف.

وأشير إلى أنَّ دراستي ذه لم يكن هدفها دراسة المسائل دراسةً تقليديّة بل هي دراسةٌ تاريخيّة، تريد بيان هذه الظاهرة في الجنى الدّاني، ومن أين نشأت وإلى أين انتهت، وقد قامت على مقدّمة ألمحتُ فيها إلى سبب اختيار هذا الموضوع، والمنهج الذي سرتُ فيه، ثم مسائل هذا البحث، وهي:

المسألة الأولى: كاف الخطاب في نحو: "أرأيتك" بين الاسمية والحرفية

المسألة الثانية: النصب بواو المعيّة

المسألة الثّالثة: العامل في باب المفعول معه عند الزجّاج

المسألة الرّابعة: أصل "لن" عند الفرّاء

المسألة الخامسة: "وا" في النّدبة بين الأصالة والانقلاب عن "يا"

المسألة السادسة: زيادة "إلا"

المسألة السابعة: الموقع الإعرابي للاسم بعد "حتى الابتدائية"

المسألة الثامنة: استعمال "لعل" حرف جرّ

تـلا ذلـك خاتمـةٌ وفهـارس، متّبعًـا فـي دراسـة تلـك المسـائل المـنهج الوصـفي التحليلي ، معتمدًا ما يلي في دراسة المسائل:

١- وضع عنوان للمسألة

٢- إيراد المسألة.

٣- ذكْر حكم المرادي بنصّه.

٤- تأصيل المسألة، وذكر أقوال العلماء وآرائهم فيها.

٥- تفصيل رأي المرادي، وذكر سبب التضعيف.

٦- مقارنة أدلة التضعيف عند المرادي بأدلة العلماء المتقدّمين، وهل يعود التضعيف لأدلة، أو بسبب مخالفة المدرسة البصرية، وهل هو مبتدئ بالتضعيف أو مسبوق إليه.

وأسـأل الله العلـم النّـافع، والعمـل الصـالح، وأن يعلمنـا مـا ينفعنـا، وينفعنـا بما علمنا.

المسألة الأولى: كاف الخطاب في نحو: "أرأيتك" بين الاسمية والحرفية

إذا اتّصل كاف الخطاب بـ"أرأيت" التي بمعنى: أخبرني، كقوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء:٦٢] فالكافُ في ذلك حرف خطاب، لا موضع له من الإعراب.

قال المراديُّ: "وذهب الفرّاءُ إلى أنَّ الكافَ في ذلك اسمٌ في موضع رفع بالفاعليّة، والتاء حرف خطاب. وهو ضعيفٌ؛ لوجهين:

أحدهما: أنَّ التَّاء محكومٌ بفاعليتها، مع غير هذا الفعل بإجماع، والكاف بخلاف ذلك.

والثَّاني: أنَّ التَّاء لا يُستَغنى عنها، بخلاف الكاف، فإنَّه يجوز ألا تذكر. وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية"(٢).

دراسة المسألة:

أقوال العلماء:

تباينت آراء العلماء حول الكاف في نحو: "أرأيتك"؛ وهذا بيانها:

الأوّل: الكاف موضعه نصبٌ، وتأويله رفعٌ. وهذا رأيُ الفرّاء قال: "وقوله: ﴿قُلْ أَرَءَيْتَكُمْ﴾ [الأنعام:٤٠] ... وموضع الكاف نصبٌ، وتأويله رفع، كما إذا قلت للرجل: دونك زيدًا، وجدت الكاف في اللفظ خفضًا وفي المعنى رفعًا؛ لأنها مأمورة"(٣).

الثَّاني: الكاف حرف يدلُّ على اختلاف المخاطب لا موضع له من الإعراب، والتاء قبله هي الفاعل.

وهذا هو قول البصريين(٤)، ورائدهم في هذا سيبويه(٥)، وهو قول المبرِّد(٦)، وابن

جريرٍ الطبريّ[٧]، والزجّاج[٨]، والفارسيّ[٩]، وابن جني[١٠]، والزمخشريّ[١١]، وأبي البركات الأنباريّ[١٢]، وابن مالك[١٣]، والمالَقي[١٤]، والمرادي[١٥]، وابن هشام[١٦]، وغيرهم[١٧]. بل قال أحدُ الذائدين عن حمى هذا الرأي: إنَّه هو "الذي يذهب إليه النحويون الموثوق بعلمهم"[١٨].

الأدلّة ومناقشتها:

احتجّ الفرّاء لقوله: بأنَّ التاءَ مفتوحةٌ مفردةٌ مع كُلِّ خطاب؛ للمفرد، والمثنى، والجمع، والمذكر والمؤنث، والكافَ تتغير؛ فتقول: أريتك، وأرأيتكما...؛ فدلّ على أنَّها الفاعل[١٩] .

وقد وُصِف القول المبنيّ على هذه الحُجَّة بأنَّه "خَطأٌ"[٢٠]، و"بعيدٌ جدًّا"[٢١]، بل ذهبَ الزجّاج إلى أبعد من ذلك فهو عنده قولٌ "يقل به أحدٌ من النحويين"[٢٢].

والذي يُفسِد حُجَّتّه أنَّ التاء هي الفاعلة، وموضعها رفع، كما أنَّها في قولك: علمتك خارجًا، ونحو ذلك في موضع رفع؛ فيمتنع إذن أن تكون الكافُ مرفوعةً؛ لاستحالة كون فاعلين لفعلٍ واحدٍ في كلامهم على وجه الاشتراك لأحدهم بالآخر بغير حرف العطف[٢٣].

ويؤدّي ذلك إلى أنَّه يجب أن يكون: أرأيتك زيدًا ما صنع، معناه: أرأيت نفسك زيدًا ما صنع؛ لأنّ الكاف هو المخاطب، وهذا فاسدٌ؛ لأنّك تستفهم عن نفسه في صدر السؤال ثم تردُّ السؤال على غيره في آخره[٢٤].

كما رُدّ –أيضًا– مذهب الفرّاء بصحَّة الاستغناء عن الكاف، وأنَّها لم تقع قَطُّ مرفوعة[٢٥]، وما لا يُسْتَغْنى عنه أولى بالفاعلية مما يُسْتَغْنى عنه؛ ولأنَّ التاءَ محكومٌ بفاعليَّتها على غير هذا الفعل بإجماع، والكاف بخلاف ذلك، فلا يعدل عما ثبت لها دون دليل[٢٦].

بينما رأْيُ البصريين ومن نهج نهجهم فقد حاجَّ عنه أبو عليٍّ بطريقةٍ عقليَّةٍ، مُقنعةٍ للمتردّد، مُفحمةٍ للمناوئ؛ إذ الكاف لا يخلو من أن يكون للخطاب مجرَّدًا، ومعنى الاسمية مخلوعٌ منه، أو يكون دالاً على الاسم مع دلالته على الخطاب؛ ولو كان اسمًا لوجب أن يكون الاسم الذي بعده هو هو؛ لأن هذه الأفعال مفعولها الثاني هو الأوَّل في المعنى.

فالدليل على أنَّه للخطاب مجرَّدًا من علامة الاسم أنه لو كان اسما لوجب أن يكون الاسم الذي بعده في نحو: ﴿قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ [الإسراء:٦٢].

وإذا لم يكن اسمًا كان حرفًا للخطاب مجرَّدًا من معنى الاسميّة، فإذا ثبت أنّه للخطاب معرّىً من الاسميّة ثبت أنّ التاءَ لا تكون لمجرّد الخطاب، ألا ترى أنّه لا ينبغي أنْ يلحق الكلمة علامتا خطابٍ، كما لا يلحقها علامتا تأنيثٍ وعلامتا استفهام(٢٧).

أدلّة المرادي:

أوّلًا: لم ينفرد المراديُّ برأيه عن رأي من سبقه من البصريين وأدلّتهم، واستند في تضعيفه على أمرين:

أولهما: الإجماع؛ حيث إنَّ "التَّاء محكومٌ بفاعليَّتها مع غير هذا الفعل بإجماع، والكاف بخلاف ذلك".

الثَّاني: الدليل المنطقي، وهو: أنَّ التَّاء لا يُستغنى عنها بخلاف الكاف، وما لا يُستغنى عنه أولى بالفاعليّة مما يستغنى عنه؛ لأنَّ الفاعل عُمدة ولا يستغنى عنه(٢٨) !

ثانيًا: ممّا يُلحَظ في هذه المسألة أنَّ المراديّ في تضعيفه هذا ناقلٌ لكلام ابن مالك بنصّه إلا أنَّه اختصر، وقدّم الدليل الثاني على الأوّل، دون عزوٍ أو إشارة!

المسألة الثانية: النصب بواو المعيّة

قال المرادي: "وأمَّا واو (مع) فذهب عبد القاهر إلى أنَّها ناصبة للمفعول معه، في نحو: استوى الماء والخشبة. وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ الواو لو كانت عاملةً لاتّصل بها الضمير، في نحو: سرت وإياك. والصحيح أنَّ المفعول معه منصوبٌ بما قبل الواو، من فعلٍ أو شبهه بواسطة الواو"(٢٩).

دراسة المسألة:

أقوال العلماء:

هذه المسألة من المسائل المشهورة، والمذكورة في كتب الخلاف النحوي(٣٠)، وفيها خلافٌ بين الكوفيين والبصريين، وبين البصريين أنفسهم، وهذا بيانٌ مختصرٌ للآراء(٣١):

الأوّل: ذهب الكوفيون إلى أنَّ المفعول معه منصوبٌ على الخلاف.

الثَّاني: ذهب البصريون إلى أنَّه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسُّط الواو.

الثّالث: ذهب أبو الحسن الأخفش وجماعة إلى أنَّ النَّصب فيه على الظرف.

الرّابع: ذهب أبو إسحاق الزَّجَّاج من البصريين إلى أنّه منصوبٌ بتقدير عامل؛ لأنَّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو.

الخامس: نُسِبَ إلى عبد القاهر الجرجاني أنَّ الواو هي الناصبة للمفعول معه.

ولكلِّ رأيٍ دليلٌ، وحجّة، وللمخالف نقضٌ وتوكيدٌ، ولا حاجة لذكر تلك الحجج والردود؛ لطولها وشهرتها، وسأقتصر على الرأي المنسوب للجرجاني وتضعيف المرادي له.

وقبل ذلك أشيرُ إلى أنَّ نسبة هذا الرأي إلى عبد القاهر الجرجاني لا تَسلم من استدراك، مع أنَّه اشتهر عند النُّحاة نسبة هذا الرأي إليه، ولكن يتبيّن للمتأمّل فيما كتبه هو، وما نُقِل عنه، أنّ ثمَّ رأيينِ له –على التسليم بصحّة النقل عنه–، وعند التمسّك بما حفظته كتبُه نجد أنَّ له قولًا واحدًا، وهو أنَّ النّاصب للمفعول معه هو ما قبل الواو بواسطة الواو – كما يرى جمهور البصريين–.

فقد صرَّح في المقتصد[٣٢] أنَّ ناصب "زيد" في نحو: "ما صنعت وزيداً، إنما هو الفعل "صنعت" بواسطة الواو، إذ قال: "اعلم أنّك إذا قلتَ: ما صنعتَ وزيدًا، فإنَّ "زيدًا" ينتصب بالفعل الذي هو "صنعت" بوساطة الواو؛ وذلك أنّك لمّا قلت: ما صنعتَ، لم يمكنك أن تُعدّيه إلى "زيد" وتوقعه عليه، إذ لا تقول: أيَّ شيءٍ صنعتَ زيدًا... فلمّا جئتَ بالواو صار متوسّطًا بينهما، وأوصل الفعل إلى الاسم...فنصبتَ "زيدًا"وما أشبهه بالفعل الذي لم يكن له عملٌ بعد تقويتك إيّاه بـ"الواو"...".

وقال في (رسالة في أصول النحو)[٣٣] – وهذه الرسالة قد وضعت مدخلاً لدلائل الإعجاز–: "الواو الكائنة بمعنى "مع" في قولنا: لو تركت الناقة وفصيلَها لرضعها، بمنزلة حرف الجرّ في التوسّط بين الفعل والاسم وإيصاله إليه، إلا أنّ الفرق أنَّها لا تعمل بنفسها شيئاً ، لكنها تعين الفعل على عمله النصب".

وأقول: لعلّ سبب هذه النسبة إليه أنَّه قال في المقتصد بعد كلامه السابق: "وحرف العطف لا يكون له عملٌ مختص فيه، وإنما يعمل على سبيل النيابة عن الفعل المتقدم وغيره من العوامل"، وقال في الجُمل[٣٤]: "الضرب الثاني: ما ينصب فقط، ومنها الواو بمعنى "مع"، ولا تنصب إلا وقبلها فعل".

وهذه العبارة قد تكون موهمةٍ إلا أنَّ ابن الخشّاب قد بيّن مُراد الجرجاني وحاول بيان هذه العبارة وإزالة ما ألبسَ، فقال: "فقوي الفعل بالواو، فنُصب الاسم الذي كانت "مع" مضافةً إليه، وكان مجروراً بـ "مع" فصار منصوباً بالفعل، كما قوت "إلا" في الاستثناء الفعل اللازم، فعدته إلى المستثنى فنصبه، وذلك قولك: قام القوم إلا زيداً، و"قام" لا يتعدى"[٣٥].

والذي يترجّح أنّ رأي الجرجاني كرأي جمهور البصريين –حتّى وإنْ رُجّح أنَّ ما في الجُمَل يوافق ما نُقِل عنه– لأمرين:

الأول: أنَّ تأليف المقتصد مُتأخِّرٌ عن الجُمل[٣٦]، وقد قعّد ابنُ جنّي قاعدةً لمثل هذه المسألة فقال: "فإنْ تعارض القولان مُرسَلين، غير مُبانٍ أحدُهما من صاحبه بقاطعٍ يحكم عليه به بُحثَ عن تاريخهما، فعُلِم أنَّ الثَّاني هو ما اعتزمه، وأنَّ قولَه به انصرافٌ منه عن القول الأول؛ إذ لم يوجد في أحدهما ما يماز به عن صاحبه.

فإن استبهمَ الأمرُ فلم يُعرَف التاريخ وجب سبر المذهبين، وإنعام الفحص عن حال القولين، فإن كان أحدهما أقوى من صاحبه وجب إحسان الظن بذلك العالم، وأن ينسَب إليه أنَّ الأقوى منهما هو قوله الثاني الذي به يقول وله يعتقد، وأنَّ الأضعف منهما هو الأوّل منهما الذي تركه إلى الثاني"[٣٧].

الثّاني: أنّ الجرجاني يشرح عبارة أبي علي الفارسيّ: "الاسمُ الذي ينتصبُ بأنَّه مفعولٌ معه يعملُ فيه الفعل الذي قبله بتوسّط الحرف"، فلو كان للجرجانيّ رأيٌ غيرَ هذا لخالف أبا عليٍّ، لكنه شرحه وفسّره –كما مرّ– دون اعتراضٍ، ولا مخالفة.

رأي المرادي:

اعتمد المراديّ في تضعيف الرأي المنسوب إلى الجرجاني على القياس على النظير، وهو من الأدلة النحويّة العقليّة، وإنْ لم يصرّح بما قاسه عليه، لكنه مفهوم من سياق عبارته، وهو أنَّ ما يتعدّى إلى غيره من فعلٍ وشبهه يتّصل به ضميرٌ يعود إلى المنصوب، مثل: أكرمتُ زيدًا، وأكرمتُه؛ "إذ ليس في الكلام ضمير نصب يجب انفصاله مع مباشرة الناصب"(٣٨).

ولم يكنْ المراديُّ سابقًا إلى تضعيف القول المنسوب إلى الجرجانيّ، ولا متفرّدًا بهذا الدليل، بل سبقه جماعةٌ منهم ابنُ مالك(٣٩)، وأبو حيّان(٤٠)، بل دليل المراديّ أحد ثلاثة أوجه ساقها ابن مالكٍ لبيان بطلان هذا القول، وهي:

الأول: لو كان النّصب بها نفسها لم يشترط في وجوده وجود فعل قبلها أو معنى فعل، كما لا يشترط في غيرها من النواصب، ولجاز أن يقال كلٌّ رجل وضيعتَه، بالنصب كما يقال عندي كل رجل وضيعته.

الثَّاني: أنَّ الحكم بكون الواو ناصبة حكمٌ بما لا نظير له إذ ليس في الكلام حرف ينصب الاسم إلا وهو يشبه الفعل كـ"إنَّ" وأخواتها، أو يشبه ما يشبه الفعل كلا المشبهة بإنّ، والواو المرادفة "مع" لا تشبه الفعل ولا ما أشبه الفعل، فلا يصح جعلها ناصبة للاسم.

الثالث: أنّها لو كانت هي الناصبة لوجب اتصال الضمير إذا وقع مفعولا معه"(٤١).

المسألة الثالثة: العامل في باب المفعول معه عند الزجّاج

ذهب الزجاج إلى أنَّ ناصب المفعول معه مضمرٌ بعد الواو، من فعلٍ، أو شبهه.

قال المراديُّ: وهو ضعيفٌ؛ لأنَّ فيه إحالةً لباب المفعول معه؛ إذ المنصوب بالفعل المقدّر مفعول به(٤٢).

دراسة المسألة:

أقوال العلماء:

هذه المسألة من المسائل المشهورة، وقد أشرتُ في المسألة السابقة – بإيجازٍ – إلى الخلاف فيها، وذكرتُ أقوال العلماء فيها باختصار، والذي يعنينا في هذه المسألة رأي الزجّاج في ناصب لمفعول معه، وتضعيف المراديّ له، والأدلّة التي اعتمد عليها المراديّ في تضعيفه.

أمّا رأي الزّجاج الذي بُنِيَت عليه هذه المسألة فهو أنَّ الناصب للمفعول معه مضمرٌ بعد الواو، ولم يُجِز عمل ما قبل الواو في ما بعدها؛ للفصل الناشئ من وجود الواو(٤٣).

وقد وُجّت سهام النقد إلى رأيه قديمًا، فهو عند السيرافي "فاسدٌ؛ لأنّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتّصل به المفعول، فإن كان لا يحتاج في عمله فيه إلى وسيطٍ فلا معنى لدخول حرفٍ بينهما، وإن كان يحتاج إلى وسيط في عمله فيه، عمل مع توسّط الوسيط ووجوده"(٤٤).

وحكـمَ عليــه الزمخشـريُّ بأنّــه "ضــعيفٌ، لا يُحمَـل عليــه مــا وُجـد عنــه مندوحةٌ"(٤٥).

أمّا ابنُ مالك فإنّه يراه: "غير صحيح؛ لأنَّ الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يصحّ به الارتباط، فإن ارتبطا بلا واسطة فلا معنى لدخول حرف بينهما"(٤٦).

وهو عند أبـي حيّان "باطل؛ لأنَّ في نصب الاسم بفعلٍ مضمرٍ؛ إحالةً لباب المفعول معه إذ يصير منصوبًا على أنّه مفعولٌ به لا مفعول معه"(٤٧).

رأي المراديّ:

وصفَ المراديُّ قولَ الزجّاج بأنَّه "ضعيفٌ"؛ وهو أخفُّ الأوصاف التي وصِف بهـا هـذا الـرأي؛ إذْ وُصِفَ بأنّـه "فاسدٌ"(٤٨)، و"ضـعيفٌ"(٤٩)، و"غيـر صـحيح"(٥٠) بـل "باطل"(٥١).

وقد اعتمد المراديُّ في تضعيفه لرأي الزجّاج على عِلّة (الأصل)، ورأى أنَّ رأيَ الزجّاج فيه خروجٌ عن أصل الباب، وإحالةٌ له إلى بابٍ آخر؛ إذ النصبُ في مثل هذه المسألة على المفعول معه، وعلى رأي الزجّاج يكون النصب على المفعول به، ومن الأصول المعتبرة عند العلماء أنّه لا حاجة إلى التقدير مع وجود ما يغني عنه، وما لا يفتقر إلى تقدير أولى مما يفتقر إلى تقدير(٥٢).

المسألة الرّابعة: أصل "لن" عند الفرّاء

"ذهب الفراء إلى أن "لن" هي "لاً"، أبدلت ألفها نونًا.

قال المراديُّ: "هو ضعيفٌ؛ لأنَّه دعوى، لا دليل عليها، ولأنَّ "لا" لم توجد ناصبة في موضع"(٥٣).

دراسة المسألة:

أقوال العلماء:

للعلماء في أصل "لن" ثلاثة أقوال، هذا موجزها:

الأوّل: "لن" بسيطة لا تركيب فيها ولا إبدال. وهذا قول سيبويه(٥٤) والجمهور(٥٥).

الثّاني: "لن" مُركّبة من حرفين:"لا" النافية، و"أنْ" المصدرية، ثُم حذفت الهمزة من "أن" تخفيفًا فالتقى ساكنان: الألف، والنون؛ فحذفت الألف لالتقاء الساكنين فأصبحت "لنْ". وهذا القول أحدُ رأيي الخليل(٥٦)، وقول الكسائي(٥٧).

ورُدَّ هذا الرأي بأنَّ مَا بعد (أَن) لَا يعْمل فِيمَا قبلهَا، ولو كَانت (لن) على مَا زعم الخليل لم يجز: زيدًا لن أضْرب، فَتقدم مَا بعد (لن) عَلَيْهَ. كما حُكِمَ عليه بالضَّعف من وَجه آخر:

هُوَ أَن اللَّفْظ مَتى جَاء على صفةٍ مَا، وَأمكن استعمَال معناه، لم يجز أَن يعدل عَن ظَاهره إِلَى غَيره من غير ضرورة تدعو إِلَى ذَلِك، فَلمَّا وجدنَا أَنَّ معناها مَفْهُومٌ بِنَفس لَفظهَا لم يجز أَن ندعي أَن أصلها شَيْء آخر من غير حجَّة قَاطِعَة، وَلَا ضَرُورَة(٥٨).

الثالث: أنَّ أصلها (لا) النافية أُبدل من ألفها نون؛ لاتِّفَاقهمَا فِي النَّفْي، ولأنَّهما يفيدان نفي المستقبل، وَجعل (لَا) أصلًا؛ لِأَنَّهَا أقعدُ فِي النَّفْي من (لن)؛ لِأَن (لن) لَا تَنْفِي إِلَّا الْمُضَارع، و(لا) تنفي الاسم والفعل(٥٩).

وقد رُدَّ رأي الفرّاء بأنَّه قولٌ لا يُعلَم له دليل[٦٠]، ولا يُدرَى كيف اطَّلع على ذلك؛ إذ ذلك شيء لا يُطَّلَع عليه إلا بنص من الواضع[٦١]، وهو – أيضًا– قولٌ فاسدٌ من وجوه:

الأوَّل: أنّها لو كانت كما قال الفرّاء لما كانت مُختصّة بالمضارع، و"لا" لا تختصّ به، بل تدخل على الاسم والفعل الماضي والمضارع.

الثّاني: أنَّها تنصب المضارع في أشهر اللُّغات، وتجزمه في بعض اللُّغات، و"لا" لا تنصب ولا تجزم.

الثّالث: أنّه لم يُعهَد في لسان العرب الإبدال من الألف نونًا وإنما المعهود عكس ذلك[٦٢].

رأي المرادي:

احتجّ المراديُّ في تضعيفه رأيَ الفرّاء بأمرين:

الأوَّل: "عدم الدليل"، وهو مستندٌ ركينٌ، لكنّه مسبوقٌ بهذا الردّ، فقد قال السيرافيُّ: "هذا ادّعاء شيء لا نعلم فيه دليلاً، فيقال للمحتج عنه، ما الدليل على ما قلت؟ فلا يجد سبيلًا إلى ذلك"[٦٣]، وقال ابنُ يعيش: "لا أدري كيف اطَّلع على ذلك؛ إذ ذلك شيء لا يُطَّلع عليه إلا بنصٍّ من الواضع"[٦٤].

الثّاني: استصحاب الحال؛ فأصل "لا" عدم النصب، ولا يُخرج عن الأصل إلا بدليل.

واستصحاب الحال من الأدلة المعتبرة عند النحويين[٦٥] – وإن ضعّفه بعضهم[٦٦]–، قال ابنُ الأنباري: "مَنْ تمسَّك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومَنْ عَدل عن الأصل افتقر إلى إقامة دليلٍ؛ لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة.[٦٧]"

المسألة الخامسة: " وا " في الندبة بين الأصالة والانقلاب عن "يا"

قال المراديُّ: اختُلِف في "وا" فقيل: هي أصل برأسه، وهو الصحيح.

وقيل: هي فرع "يا"، وواوها بدلٌ عن الياء.

"وهو قولٌ ضعيفٌ، لا دليل عليه"(٦٨).

دراسة المسألة:

أقوال العلماء:

للعلماء في أصالة واو "وا" وبدلها من "يا" قولان:

الأول: واوها بدلٌ من "يا"؛ لأنَّ "يا" أمّ حروف النداء لاستعمالها في هذا الباب وفي غيره؛ وإنّما وُضِعت بالواو في هذا الباب لوجود حرفٍ من حروف التأوّه وهو الواو(٦٩). وهذا الرأي نقله المالقي(٧٠)، والمرادي(٧١)، والأنطاكي(٧٢)، ولم أقف له على قائل.

والثّاني: كون "وا" أصلًا هو المشهور من كلام العلماء(٧٣) –كما هو ظاهر من أقاويلهم–

قال الرّماني: "ولا يجوز أن يلحق من أدوات النداء إلا"يا"؛ لأنّها أم حروف النداء، أو "وا"؛ لأنّها لباب الندبة خاصة"(٧٤)، وقال ابن الأثير: أمّا "الأوّلان"(٧٥) فلا بدّ من أحدهما، ولا يجوز حذف واحد منهما، كما جاز في بعض الأسماء المناداة و"وا" أخصّ بالنّدبة من" يا"؛ لاشتراكها مع النّداء في

"يـا"[٧٦]، وقـال أبـو حيَّـان: "وحـرف الندبـة (يـا) و(وا) وهـي أكثـر فـي الندبـة مـن (يا) ولا يجوز حذفهما"[٧٧].

رأي المرادي:

اعتمـد المـراديّ فـي تضـعيفه لهـذا القـول بتمسّـكه بالأصـل، وأنّ قـول القائـل بالبدليـة دعـوى لا دليـل لهـا. ولـم يكـن بهـذا التضـعيف سـابقًا بـل سـبقه إلـى تصـحيح رأي القـائلين بالأصـالة المـالقي فقـال: "وقيـل: هـي أصـلٌ بنفسـها، وهـو الصـحيح، إذ لـو كانـت بـدلًا مـن اليـاء لاسـتعملت فـي غيـر هـذا البـاب فـي الاسـتغاثة إذ فيـه التـأوه لمـا يحـدث علـى المسـتغيث، فعـدمُ كونهـا هنـاك دلَّ علـى أنّها أصلٌ بنفسها، والألف بعدها لمدّ الصوت"[٧٨].

المسألة السادسة: زيادة "إلا"

قال الأصمعيُّ[٧٩]، وابنُ جنّي[٨٠] في قول الشاعر:

حَرَاجِيجُ، مَا تَنْفَكُّ إِلّا مُنَاخَةً *** عَلَى الخَسْفِ، أَوْ نَرْمِى بِهَا بَلَدًا قَفْرا[٨١]

أي: ما تنفك مناخة، وإلا زائدة، لأن ما زال وأخواتها لا تدخل "إلا" على خبرها؛ لأنَّ نفيها إيجاب، فلا وجه لدخول "إلا".

قال المراديُّ: "وهذا قولٌ ضعيفٌ؛ فإنَّ "إلا" لم تثبت زيادتها"[٨٢].

دراسة المسألة:

أقوال العلماء:

للعلماء في زيادة "إلا" قولان:

الأوّل: يجوز أن تقع "إلا" زائدة كما في هذا البيت، ومن أولئك: الأصمعيُّ[٨٣]، والمازنيّ[٨٤]، وابنُ جنّي[٨٥]، والجوهريّ[٨٦]، والقرطبيّ[٨٧]، وابن عصفور[٨٨]. ونسب هذا القول عبد القادر البغداديّ لأبي عليٍّ الفارسيّ، قال: "وابن جني تابع لشيخه أبي علي، فإنّه قال في "القصريات": إلا، ههنا، زائدة، لولا ذلك لم يجز هذا البيت؛ لأنَّ تنفك في معنى تزال، "ولا يزال" لا يتكلم به إلا منفيًا عنه"[٨٩].

كما نُسِبَ هذا الرأي لابن مالك[٩٠]، وفي كتبه ما يردّ هذه النسبة[٩١].

الثَّاني: منعَ زيادة أكثرُ النحويين زيادة "إلا"[٩٢].

استدلّ مَن أجاز الزيادة ببيت ذي الرّمة:

حَرَاجِيجُ، مَا تَنْفَكُّ إِلّا مُنَاخَةً *** عَلَى الخَسْفِ، أَوْ نَرْمِى بِهَا بَلَدًا قَفْرا

وحملوا عليه قراءة عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه –: "إِنْ كُلٌّ إِلَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ"(٩٣)، وقد خرجّ المانعون البيتَ على أوجه:

الأوّل: أنَّ "تنفك" فعلٌ تام، وهو مطاوعٌ فكه إذا خلّصه وفصله، فكأنَّه قال: ما تتخلص من السير أو تنفصل منه إلا في حال إناختها على الخسف.

الثّاني: أن تكون "تنفك" ناقصة، والخبر على الخسف، و"مناخة" حال، فكأنّه قال: ما تنفك كائنة على الخسف، أي الذلّ والتعب، أو مرميًّا بها بلد قفر إلا في حال إناختها.

الثّالث: أنَّ ذا الرمة أخطأ بإيقاع إلا موقعا لا يصلح إيقاعها فيه، وهذا أضعف الأقوال.

الرّابع: أنّ الرواية: "آلاً مُناخة"، و"الآلُ" الشَّخصُ الخَفِيُّ فكأنه قال: ما تنفك مهزولة من السَّيرِ فلا يكون في البيت على هذا استثناء(٩٤).

رأي المرادي:

حكمَ المراديُّ على الرأي القائل بزيادة "إلا" بالضعف؛ واحتجّ بالأصل، وهو عدم الزيادة، وبأنَّ الزيادة لا تثبت إلا بدليل، ولا دليل.

لكنَّ الدماميني لم يُسلّم له بهذا التضعيف، ولم يأتِ بدليلٍ يردّ به رأي المراديّ، إلا ما ذكره من تجويز الواحدي، فقال: "قال ابن قاسم(٩٥): وهو ضعيف، فإنَّ "إلا" لم تثبت زيادتها.

قلت: قد جوَّزه الواحديُّ في البسيط(٩٦) في قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ إِلَّا دُعَآءٗ وَنِدَآءٗ﴾ [البقرة:١٧١]، وأنشد عليه قول الفرزدق(٩٧) :

هُمُ القوم إلَّا حيث سلّوا سيوفهم *** وضحَّوا بلحمٍ من مُحِلٍّ ومُحرِمِ"(٩٨)

المسألة السابعة: عمل "حتى الابتدائية"

ذهب الزَّجاج إلى أنّ "حتّى" الابتدائيّة جارَّة، والجملة في موضع جرٍّ بـ"حتّى".

قال المراديُّ: "وهو ضعيفٌ[٩٩] .

دراسة المسألة:

أقوال العلماء:

للعلماء في إعراب الجملة الواقعة بعد "حتى" الابتدائية رأيان:

الأوّل: للزجاج وابن درستويه، وهو أنَّ هذه الجملة لها موضعٌ من الإعراب، وهو الجرّ[١٠٠].

الثَّاني: رأي الجمهور، وهو أنَّ الجملة الواقعة بعد "حتّى" الابتدائية لا موضع لها من الإعراب[١٠١] .

واحتجّوا بأنَّ ما له موضع إعرابي هو ما يقع موقع المفرد خلافًا لما بعد "حتّى" الابتدائية، قال الأنباري: "لا يكون للجملة بعدها موضع من الإعراب؛ لأنَّ الجملة إنَّما يُحكَم لها بموضع من الإعراب إذا وقعت موقع المفرد، نحو أن تقع وصفًا نحو: مررت برجل يكتب، أو حالًا نحو: جاءني زيد يضحك، أو خبر مبتدأ نحو: زيد يذهب، وإذا لم تقع هاهنا موقع المفرد فينبغي ألّا يُحكَم لها بموضع من الإعراب"[١٠٢].

كما ردّ ابنُ الخباز ذلك الرأي، بل حكم عليه بأنّه "ضعيفٌ جدًّ؛ لأنَّه يفضي إلى تعليق حرف الجر عن العمل، وذلك غير معروف"[١٠٣].

وبنحوه قال ابنُ هشام؛ لأنَّ حروف الجرّ لَا تُعلَّق عَن العمل، وإنّما تدخل على المفردات أَو مَا فِي تأويل المفردَات[١٠٤] .

وذهبَ ناظرُ الجيش إلى أبعدَ من ذلك فعنده أنَّه لا يُعتدّ بقول من قال: إنَّها في موضع جر؛ لما عُلِم من أنَّ حروف الجر لا تُباشِر الجمل في الكلام الفصيح[١٠٥].

أمّا الدماميني فيرى أنّ في هذا القول إنكارًا لوجود "حتّى" الابتدائية؛ لأنَّ ما يحكم فيه الجماعةُ بأنَّ "حتّى" فيه ابتدائيّة يحكمان أنّها فيه حرف جرّ[١٠٦].

رأي المُرادي:

اكتفى المراديُّ في هذه المسألة بالحكم بالضعف، دون أن يذكر سبب الضعف عنده؛ لكنّه أورد تعليل ابن الخبّاز، دون أن يذكر الحكم الذي وصف به ابنُ الخبّاز رأي الزجّاج!

وكما تقدّم من كلام ابن الخبّاز في الغرّة المخفية[١٠٧] ووصفه لرأي الزجّاج بأنّه ضعيفٌ جدًّا، ثمَّ بيّن سبب الضعف الذي دفعه لذلك الحكم.

ومنه يُستنتج أنَّ المراديَّ تابعٌ في حكمه على هذا الرأي بالضعف لابن الخبّاز، ومُكتفٍ بتعليله.

المسألة الثامنة: استعمال "لعل" حرف جرّ

روى أبو زيدٍ، والفرّاءُ، والأخفش عن العرب الجرَّ بـ "لعلّ"، وأنكر بعضهم هذه اللغة، وتأوَّل ما وردَ من شواهد، فقال: "لعلَّ" مخففة، واسمها ضمير الشأن، واللام المفتوحة لام الجر، وما بعدها جملة في موضع خبرها.

قال المُراديُّ: وهذا ضعيفٌ، من أوجه:

أحدها: أنَّ تخفيف "لعل" لم يُسمع في هذا البيت.

والثَّاني: أنها لا تعمل في ضمير الشَّأن.

والثَّالث: أنَّ فتح لام الجر مع الظاهر شاذ[١٠٨].

دراسة المسألة:

أقوال العلماء:

للعلماء في جرّ "لعلّ" ما بعدها قولانِ مشهوران:

الأوّل: جواز الجرّ بها، وقالوا: الجرّ بها لغةٌ محكيّة عن العرب حكاها روى أبو زيدٍ، والفرّاءُ، والأخفش عن العرب وغيرهم من الأئمة[١٠٩]، وهي لغةٌ تُنسب إلى عُقيل[١١٠]، وهو رأي جمهور النحاة، ومنهم: السيرافي[١١١]، وأبو حيان[١١٢]، وابن هشام[١١٣]، وابن الصّائغ[١١٤]، وابن عقيل[١١٥]، والدّماميني[١١٦]، والأشموني[١١٧]، والسّيوطي[١١٨].

واستدلّوا لرأيهم بما ورد عن العرب من منظوم، ومن ذلك:

فَقُلْتُ:

اذْعُ أُخْرَى، وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[١١٩]

وقول الآخر:

لَعَــلَّ اللهِ فَضَّلَكُــمْ عَلَينَــا *** بِشِــيءٍ أَنَّ أُمَّكُــمُ شَرِيمُ[١٢٠]

الثّــاني: رأي المنكـرين للجـرّ بـ"لعلّ"، وقـد نسـبه المـالقي[١٢١]، والمُـراديّ إلـى بعضـهم، ولـم يُبيّنـا مَـنْ أولئـك الـبعض، وبعـد تتبّـعٍ لأقـوال العلمـاء فـي هـذه المسـألة وقفـتُ علـى بعضـهم، ومـنهم: الزجّـاجي[١٢٢]؛ إذْ عـدّ هـذا الشـاهد شـاذًا فقـال: وللعـرب فيهـا لغتـان المجمـع عليهـا منهـا هـي التـي تنصـب الاسـم وترفـع الخبر، وقد روي أن بعضهم يخفض بها وأنشدوا:

وَداعٍ دَعا يَا مَنْ يُجيبُ إِلَى النَّــدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْه عِنْدَ ذاكَ مُجِيبُ

فَقُلْتُ ادْعُ أُخْرَى وارْفَع الصَّوْتَ جهرةً لعَلَّ أَبي المَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ[١٢٣]

فخفض بها كما ترى وهذا شعرٌ قديمٌ، ومثل هذا يُروَى على شذوذه ولا يقاس عليـه[١٢٤]، وممّـن نُسِـب إلـيهم ذلـك أبـو علـيٍّ الفارسـيّ[١٢٥]، وابـنُ الشـجريّ[١٢٦]، والسّخاوي[١٢٧]، ابنُ عصفور[١٢٨]؛ حيث زعموا أنّه لَا دَلِيل فِي ذَلِك البيت؛ لأنّه يحْتَمل أَن الأَصْل: لَعَلَّه لأبـي المغوار مِنْك جَوَاب قريب، فَحذف مَوْصُوف "قريب" وَضمير الشَّأن وَلَام لعلّ الثَّانِيَة تَخْفِيفًا وأدغم الأولى فِي لَام الجرّ، وَمن ثمَّ كانت مكسورة، وَمن فتح فهو على لُغَة من يَقُول: المَال لزيد بالفتح[١٢٩].

وقيل: يجوز أن يكون "لعًا" في البيت هي التي تقال للعاثر، واللام للجرّ، والكلام جملة قائمة بنفسها، والموصوف محذوف، تقديره: فرج، أو شبهه. وقيل: أراد الحكاية(١٣٠).

وقد ردّ المجيزون هذا تأويل الفارسيّ ومن نحا نحوه بأنّه: تكلّف كثيرٌ، وَلم يثبت تَخْفيف "لعلّ"، ثمَّ هُوَ محجوج بنقل الأئمّة أَن الجرّ بـ"لَعَلّ" لُغَة قوم بأعيانهم(١٣١)، وقيل: مَن أنكرَ فهو محجوجٌ بنقل الأئمّة(١٣٢)، وقال ناظر الجيش: "ما المحوج إلى هذا التخريج البعيد المتكلَّف بعد أن ثبت أن ذلك لغة بنقل الأئمة المعتبرين؟"(١٣٣)

رأي المراديّ:

لم يكن المراديُّ أبا بجدة تضعيف رأي المنكرين للجرّ بـ"لعلّ"، وإنّما هو تابعٌ للمالقيّ في رصف المباني(١٣٤)، والتضعيف له، ويكاد أن يكون بحروفه، معتمدًا على الأدلّة نفسها.

الخاتمة والنتائج

الحمدُ لله الذي به تتمّ الصالحات، أحمده حمدًا يليق بجلاله وعظيم سلطانه الذي أعان على إتمام هذا البحث، وظهوره بهذه الصورة، والذي دار في فلك ظاهرة التضعيف عند المرادي، وأسباب هذه الظاهرة، وتتبّع تاريخها النحويّ، ومن خلال هذه الدّراسة تتضح أهميّة دراسة مثل هذه الظاهرة دراسةً علميّة تاريحيّة؛ ليظهر أثر التأثّر والتأثير في مصنّفات العلماء، وقد خلصتْ إلى النتائج التالية:

- أنّ جَمْع ودراسة مثل هذه الظاهرة لها فوائد جمّة، وجديرة بالتتبّع والدرس.
- قلّة الدراسات النحويّة التاريخيّة.
- في جمع مثل هذه الظواهر تتجلّى الأحكام التي يحكم بها العلماء على الآراء النحويّة والصرفيّة، ويظهر من خلال الدّرس التارخي مدى الأصالة في تلك الأحكام أو النقل عن غيرهم.
- اهتمام المراديّ بالحكم على الأقوال التي ينقلها، وعدم التسليم لها، أو الاكتفاء بنقلها.
- ظاهرة التضعيف عند المرادي تنوعت؛ فمنها ما كان تابعًا لغيره، وقليلٌ منها ما كان أبا بجدتها.
- غلب على صنيع المراديّ في هذه الظاهرة التعليل، والاستدلال لبيان سبب تضعيفه.
- تنوّعت الأدلة التي اعتمد عليها المراديّ، فمنها السماع، والقياس، والنظير، واستصحاب الحال وغيرها.
- ظهر من خلال دراسة هذه الظاهرة أنّ المراديّ يورد –أحيانًا–الأدلة ويسوقها وكأنه هو الرادّ، وعند التتبّع ظهر أنّه ناقلٌ لذلك.

الهوامش

(١) أفادني بتلك الأبحاث سعادة رئيس تحرير المجلّة العلمية لكلية الآداب بجامعة أسيوط. أفاده الله.

(٢) الجنى الدّاني: ٩٣.

(٣) معاني القرآن، للفراء: ٣٣٣/١.

(٤) يُنظر: مشكل إعراب القرآن: ٢٥١/١، والجامع لأحكام القرآن: ٢٧٥/٨، والبحر المحيط: ١٢٩/٤، ومجالس ثعلب: ٢١٦/١، وإعراب ثلاثين سورة، لابن خالويه: ٢١٨.

(٥) يُنظر: الكتاب: ٢٤٤/١، ٢٤٥.

(٦) يُنظر: المقتضب: ٢١٠/٣.

(٧) يُنظر: جامع البيان: ٢٣٩/٩.

(٨) معاني القرآن وإعرابه: ٢٤٦/٢.

(٩) يُنظر: البغداديات: ١١٠/١، والحجّة: ٢٠٨/٣، والعسكريات ٧٨ (تح المنصوري)، و١٣٩ (تح الشاطر).

(١٠) يُنظر: الخصائص ١٨٥/٢، وسر صناعة الإعراب: ٣٠٩/١، ٣١١.

(١١) يُنظر: الكشّاف: ١٨/٢.

(١٢) البيان في غريب إعراب القرآن: ٣٢١/١.

(١٣) يُنظر: شرح التسهيل: ٢٤٧/١.

(١٤) يُنظر: رصف المباني: ٢٠٨.

(١٥) يُنظر: الجنى الداني: ٩٣.

(١٦) يُنظر: المُغني: ٢٠٠/١.

(١٧) يُنظر: معاني القرآن للزجاج: ٢٤٦/٢.

(١٨) يُنظر: مجالس ثعلب: ٢١٦/١، وإعراب ثلاثين سورة، لابن خالويه: ٢١٨، ومشكل إعراب القرآن ٢٦٦/١.

(١٩) يُنظر: المغني: ١/٢٠٠.

(٢٠) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/٢٤٦.

(٢١) يُنظر: العسكريات ٧٨، (تح المنصوري)، و١٣٩ (تح الشاطر).

(٢٢) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج: ٢/٢٤٦.

(٢٣) يُنظر: العسكريات: ٧٨ (تح: المنصوري)، و١٣٩ (تح: الشاطر).

(٢٤) يُنظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ٢/٢٢٤٦، والبغداديات: ١/١١٠- ١١١، والبيان في غريب إعراب القرآن: ١/٣٢١، والتبيان: ١/٣٦٨- ٣٦٩.

(٢٥) يُنظر: التبيان: ١/٣٦٨، والمغني: ١/٢٠٠، والهمع: ١/٢٦٥.

(٢٦) يُنظر: شرح التسهيل، لابن مالك: ١/٢٤٧، والهمع: ١/٢٦٥- ٢٦٦.

(٢٧) يُنظر: الحجّة: ٣/٣٠٨ – ٣٠٩.

(٢٨) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ١/٢٠٢، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/١٥٤، وقطر النّدى: ٢٣١.

(٢٩) الجنى الدّاني: ١٥٥.

(٣٠) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١/٢١٥، والتبيين:٣٧٩، وائتلاف النصرة:٣٦.

(٣١) ينظر: الكتاب: ١/٢٩٧، والأصول: ١/٢١١، ووالارتشاف:٤/١٤٨٤، والجنى الداني: ١٥٥، والفصول المفيدة في الواو المزيدة: ١٩٥.

(٣٢) ١/٦٥٩.

(٣٣) ٤١.

(٣٤) ٢٠.

(٣٥) المُرتجل: ١٨٣.

(٣٦) ينظر: مُقدّمة تحقيق المقتصد: ٢١-٢٥.

(٣٧) الخصائص: ١/٢٠٦.

(٣٨) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٢٥٠.

(٣٩) ينظر: شرح التسهيل: ٢/٢٥٠.

(٤٠) ينظر: التذييل ٨/١٠٥، وقد صدّر أدلته بقوله: "ورُدَّ..." ولم يخرج عن حجج ابن مالك.

(٤١) شرح التسهيل: ٢/٢٥٠.

(٤٢) ينظر: الجنى الدّاني: ١٥٥.

(٤٣) ينظر: شرح سيبويه للسيرافي: ٥/٧١، والتذييل: ٨/١٠٣.

(٤٤) شرح كتاب سيبويه: ٥/٧١.

(٤٥) شرح المفصّل: ١/٤٤١.

(٤٦) شرح التسهيل لابن مالك: ٢/٢٤٩.

(٤٧) التذييل: ٨/١٠٣.

(٤٨) شرح كتاب سيبويه: ٥/٧١.

(٤٩) شرح المفصّل: ١/٤٤١.

(٥٠) شرح التسهيل لابن مالك: ٢/٢٤٩.

(٥١) التذييل: ٨/١٠٣.

(٥٢) ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١/١١٤، وأمالي ابن الحاجب: ١/٢٥٠، والإنصاف: ١/٢٠١.

(٥٣) الجنى الداني: ٢٧٢.

(٥٤) ينظر: الكتاب: ٣/٥، وشرح السيرافي: ٥/٨٠.

(٥٥) ينظر: التذييل: ١٥/٢٣٤، وتوضيح المقاصد: ٣/١٢٢٩.

(٥٦) ينظر: الكتاب: ٣/٥، والمقتضب: ٢/٨، الأصول: ٢/١٤٧، وشرح السيرافي: ١/٨١.

(٥٧) ينظر: التذييل: ١٥/٢٣٥.

(٥٨) ينظر: علل النحو لابن الورّاق: ١٩٣.

[٥٩] ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٨٣/١، والتذييل: ٢٣٥/١٥، وهمع الهوامع: ٣٦٥/٢.

[٦٠] ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٨٣/١.

[٦١] ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٢٢٦/٤.

[٦٢] ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٣٨/٥، ومغني اللبيب: ٣٧٤، والتذييل: ١٥/ ٢٣٥-٢٣٦.

[٦٣] شرح السيرافي: ٨٣/٥.

[٦٤] شرح المفصّل لابن يعيش: ٢٢٦/٤.

[٦٥] ينظر: الاقتراح: ٢٢٣. وذهبت د. عفاف حسانين إل أنّ البصريين وحدهم هم الذي يعتمدون على استصحاب الحال في الاستدلال. ينظر: في أدلّة النحو: ٢٢٩.

[٦٦] ينظر: لُمَع الأدلة: ١٤٢.

[٦٧] الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢٤٥/١.

[٦٨] الجنى الداني: ٣٥٢.

[٦٩] ينظر: رصف المباني: ٤٤٢.

[٧٠] ينظر: رصف المباني: ٤٤٢.

[٧١] ينظر: الجنى الدّاني: ٣٥٢.

[٧٢] ينظر: غُنية الأريب عن شروح مغني اللبيب: ٣٢١/٣.

[٧٣] ينظر: الكتاب: ٢٢٠/٢، والمقتضب: ٢٦٨/٤، وشرح كتاب سيبويه للرُّمّاني: ١٧٣/١، وشرح المفصّل: ٤٩/٥، والتسهيل: ١٨٥، واللّمحة لابن الصائغ: ٦٢٤/٢.

[٧٤] شرح كتاب سيبويه للرُّمّاني: ١٧٣/١.

[٧٥] أي: "يا" و"وا".

[٧٦] البديع في علم العربيّة: ٤٢٥/١.

[٧٧] ارتشاف الضرب: ٢٢١٥/٥.

[٧٨] رصف المباني: ٤٤٢.

(٧٩) ينظر: مغني اللبيب: ١٠٢.

(٨٠) ينظر: المحتسب: ٣٢٩/١.

(٨١) لذي الرمة، في: ديوانه: ١٤١٩/٣، والكتاب: ٤٨/٣، وأمالي ابن الشجري: ٣٧٣/٢.

(٨٢) الجنى الداني: ٥٢١.

(٨٣) ينظر: مغني اللبيب: ١٠٢.

(٨٤) ينظر: شرح المفصّل لابن يعيش: ٣٥٩/٤.

(٨٥) ينظر: المحتسب: ٣٢٩/١.

(٨٦) تاج اللغة: ١٦٠٣/٤.

(٨٧) ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ٤٠٧/٢٢.

(٨٨) ينظر: ضرائر الشعر: ٧٦،٧٧.

(٨٩) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب: ١٠٩/٢.

(٩٠) ينظر: ظاهرة التقارض في النحو العربي: ٢٣٦.

(٩١) ينظر: شرح التسهيل: ٢٧١/٢، وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٢٧١.

(٩٢) ينظر: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: ٢٧١، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣٠٦.

(٩٣) ينظر: المحتسب: ٣٢٩/١.

(٩٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٢٨١/٣، والتبيين عن مذاهب النحويين: ٣٠٤-٣٠٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٥٧/١-٣٥٨.

(٩٥) الناظر في كتب الدماميني وبخاصة تعليق الفرائد يظهر له بجلاء تتبع الدماميني لآراء المراديّ ومحاولة نقضها، أو التشكيك فيها. ينظر للمثال لا للحصر: تعليق الفرائد: ٢٠٢/١، ٢١٩، ٢٣٠، ٣٣٥/٢، ٨/٣، ٣١/٤.

(٩٦) ٤٩٤/٤. والواحدي ناقلٌ لكلام ابن الأنباري.

(٩٧) ديوانه: ٢٠٠.

(٩٨) تعليق الفرائد: ٢١٣/٣.

(٩٩) الجنى الداني: ٥٥٢.

(١٠٠) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجّاج: ١٨٠/١، ومغني اللبيب: ١٧٦ و٥٠٦، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: ٥٢.

(١٠١) ينظر: معاني القرآن: ١٣٨/١، وأسرار العربيّة: ٢٦٧، والتذييل: ٢٥٠/١١، والمغني: ١٧٦، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٩٩٨/٦، وهمع الهوامع: ٣٣٢/٢.

(١٠٢) أسرار العربية: ٢٦٧، ٢٦٨.

(١٠٣) الغُرّة المخفية: ٥٨٥/٢.

(١٠٤) ينظر: المغني: ١٧٦.

(١٠٥) ينظر: تمهيد القواعد: ٢٩٩٨/٦.

(١٠٦) ينظر: شرح مغني اللبيب (المزج): ٦٦٩.

(١٠٧) الغُرّة المخفية: ٥٨٥/٢.

(١٠٨) الجنى الداني: ٥٨٥.

(١٠٩) ينظر: الجنى الداني: ٥٨٣.

(١١٠) ينظر: مغني اللبيب: ٣٧٧، وشرح ابن عقيل: ٤/٣، والأشموني: ٣٥٩/٢.

(١١١) ينظر: شرح الكتاب: ٨٤/٩.

(١١٢) ارتشاف الضرب: ١٢٨١/٣.

(١١٣) ينظر: مغني اللبيب: ٣٧٧.

(١١٤) ينظر: اللمحة: ٣٥٨/٢-٥٣٩.

(١١٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ٤/٣.

(١١٦) ينظر: تعليق الفرائد: ٨١/٤.

(١١٧) ينظر: الأشموني: ٣٥٩/٢.

(١١٨) ينظر: همع الهوامع: ٤٥٧/٢.

(١١٩) هو لكعب بن سعد الغنويّ، ويُنسب لسهم الغنويّ.

يُنظر هذا البيتُ في: نوادر أبي زيد: ٣٧، والأصمعيّات: ٩٦، وسرّ صناعة الإعراب: ٤٠٧/١، وأمالي ابن الشّجريّ: ٣٦١/١، ورصف المباني: ٤٣٦، والخزانة: ٤٢٦/١٠.

(١٢٠) لم أقف على قائله، وهو في: شرح الجمل لابن عصفور: ٤٢٧/١، ورصف المباني: ٣٧٥، والتذييل: ١٨١/٥، والخزانة: ٤٢٢/١٠.

(١٢١) ينظر: رصف المباني: ٣٧٥.

(١٢٢) اللامات: ١٣٦.

(١٢٣) ينظر: اللامات: ١٣٦.

(١٢٤) اللامات: ١٣٦.

(١٢٥) ينظر: كتاب الشّعر: ٧٥/١، والإفصاح للفارقي: ١١٠.

(١٢٦) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣٦٢/١.

(١٢٧) ينظر: سفر السعادة: ٥٦٥/٢.

(١٢٨) ينظر: تمهيد القواعد: ٣٠٥٤/٦.

(١٢٩) ينظر: كتاب الشعر: ٧٥/١، وأمالي ابن الشجري: ٣٦٢/١.

(١٣٠) ينظر: الجنى الداني: ٥٨٥.

(١٣١) ينظر: مغني اللبيب: ٣٧٧، وشرح ابن عقيل: ٤/٣، والأشموني: ٣٥٩/٢.

(١٣٢) ارتشاف الضرب: ١٢٨١/٣.

(١٣٣) تمهيد القواعد: ٣٠٥٤/٦.

(١٣٤) ٣٧٥.

المصادر والمراجع

- ارتشاف الضّرب من لسان العرب، لأبي حيّان، تحقيق الدكتور رجب عُثمان، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط (١) ١٤١٨هـ.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمّد بهجة البيطار، دمشق: مجمع اللغة العربية، ١٣٧٧هـ
- الاقتراح، للسيوطي، تحقيق د. حمدي عبد الفتاح، القاهرة: مكتبة الآداب، ط (٢) ١٤٢٨هـ.
- أمالي ابن الشّجريّ، تحقيق الدّكتور محمود الطّناحيّ، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط (٢) ١٤٢٧هـ.
- الأمالي النّحويّة (أمالي القرآن الكريم)، لابن الحاجب، تحقيق هادي حسن حمّودي، بيروت: عالم الكتب، ومكتبة النّهضة العربيّة، ط (١)١٤٠٥هـ.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، القاهرة: دار الطلائع، ٢٠٠٥م.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزّبيدي، تحقيق الدّكتور طارق الجنابي، بيروت: عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، ط (١) ١٤٠٧هـ.
- البحر المحيط، لأبي حيّان، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط (٢) ١٤٢٨هـ.
- البديع في علم العربيّة، لأبي السّعادات بن الأثير، تحقيق الدكتور فتحي أحمد عليّ الدّين وآخرين، مكّة المكرّمة: مركز البحث العلمي وإحياء التّراث بجامعة أم القرى، ط (١) ١٤٢٠هـ.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباريّ، تحقيق الدّكتور طه عبد الحميد طه.
- تاج العروس من جواهر القاموس، للزّبيدي، تحقيق جماعة من المحقّقين، الكويت: مطبعة حكومة الكويت بتواريخ مختلفة.
- التّبيان في إعراب القرآن، للعكبري، بيروت: دار الفكر، ١٤٢٥هـ.

- التبيين عن مذاهب النّحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري، تحقيق الدّكتور عبد الرحمن العثيمين، الرّياض: مكتبة العبيكان، ط (١) ١٤٢١هـ.
- التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيّان الأندلسي، تحقيق الدكتور حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، الرياض: كنوز إشبيليا، ط (١) بتواريخ مختلفة.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك، تحقيق الدّكتور محمّد كامل بركات، القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للدّماميني، تحقيق الدّكتور محمّد عبد الرحمن المفدّى، ط (٢) ١٤٢٥هـ.
- التّعليقة على كتاب سيبويه، للفارسي، تحقيق وتعليق الدّكتور عوض القوزي، ط (١) ١٤١٠هـ.
- تمهيد القواعد، لناظر الجيش، تحقيق الدكتور علي محمد فاخر وآخرين، القاهرة: دار السّلام، ط (١) ١٤٢٨هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق أحمد محمّد عزوز، صيدا – بيروت: المكتبة العصرية،ط (١) ١٤٢٦ هـ.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن، لابن جريرٍ الطبريّ، تحقيق الدّكتور عبد الله بن عبد المحسن التّركي، القاهرة: دار هجر، ط (١) ١٤٢٢هـ.
- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي تحقيق الدّكتور عبد الله بن عبد المحسن التّركي وآخرين، بيروت: مؤسسة الرّسالة، ط (١) ١٤٢٧هـ.
- الجنى الدّاني في حروف المعاني، للمرادي، تحقيق الدّكتور فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم فاضل، بيروت: دار الكتب العلميّة، ط (١) ١٤١٣هـ.
- الحجّة للقراء السبعة، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق بدر الدّين قهوجي وبشير حويجاني، دمشق: دار المأمون، ط (١) ١٤٠٤هـ.
- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، للبغدادي، تحقيق عبد السّلام هارون، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط (٤) ١٤١٨هـ.

- الخصائص، لابن جنّي، تحقيق محمّد عليّ النّجّار، عالم الكتب بيروت، ط (٣) ١٤٠٣هـ.
- الدّر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسّمين الحلبي، تحقيق الدّكتور أحمد الخرّاط، دمشق: دار القلم، ط (٢) ١٤٢٢هـ.
- ديوان الفرزدق، عناية إيليّا الحاوي، بيروت: دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة، ط (١) ١٩٨٣م.
- ديوان ذي الرّمّة، تحقيق الدّكتور عبد القدّوس أبو صالح، بيروت: مؤسسة الإيمان، ط (١) ١٤٠٢هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، للمالقي، تحقيق أحمد الخرّاط، مطبوعات محمع اللغة العربية بدمشق، (د.ت).
- سرّ صناعة الإعراب، لابن جنّي، تحقيق الدّكتور حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط (٢) ١٤١٣هـ.
- سفر السّعادة وسفير الإفادة، لعلَم الدّين السّخاوي، تحقيق محمّد أحمد الدّالي، دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٤٠٣هـ.
- شرح أبيات سيبويه، لابن السِّيرافي، تحقيق الدكتور محمّد الريح هاشم، بيروت: دار الجيل، ط (١) ١٤١٦هـ.
- شرح أبيات مغني اللّبيب، للبغدادي، تحقيق عبد العزيز رباح ويوسف الدّقاق، دمشق: دار المأمون للتراث، ط (٢) ١٤٠٧هـ.
- شرح الأشمونيّ على ألفية ابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الحميد السيّد، القاهرة: المكتبة الأزهريّة، (د.ت).
- شرح التسهيل، لابن مالك، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيّد والدّكتور محمد بدوي المختون، القاهرة: هجر للطباعة والنشر، ط (١) ١٤١٠هـ.
- شرح المفصل، لابن يعيش، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، بيروت: دار الكتب العلمية، ط (١) ١٤٢٢هـ.

- شرح جمل الزّجّاجي، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق الدّكتور صاحب أبو جناح، بيروت: عالم الكتب، ط (١) ١٤١٩هـ.
- شرح كتاب سيبويه، للسّيرافي، تحقيق رمضان عبد التوّاب وآخرين، القاهرة: الهيئة المصريّة العامّة للكتاب، بتواريخ مختلفة.
- الصحاح، تاج اللّغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ط (٤) ١٩٩٠م.
- ضرائر الشعر، لابن عصفور، تحقيق السّيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، بيروت ط (٢) ١٤٠٢م.
- الغرّة المخفيّة، لابن الخبّاز، تحقيق حامد العبدلي، بغداد: دار الأنبار، ط (١) ١٤١٠هـ.
- غُنيَة الأريب عن شروح مغني اللبيب، لمُصطفى رمزي الأنطاكي، تحقيق حسين صالح الدبوس وزملائه، إربد: عالم الكتب الحديث، ط (١)١٤٣٢هـ.
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين العلائلي، تحقيق حسن موسى الشاعر، عمّان: دار البشير، ط (١) ١٩٩٠م.
- كتاب الشّعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الطّناحي، القاهرة: مكتبة الخانجي، ط (١) ١٤٠٨هـ.
- الكتاب، لسيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق عبد السّلام هارون بيروت: دار الجيل، ط (١) (د.ت).
- الكشّاف، للزّمخشري، ضبط وتوثيق أبي عبد الله الداني بن منير آل زهوي، بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٢٩ هـ.
- اللاّمات، للزّجّاجي، تحقيق الدّكتور مازن المبارك، بيروت: دار صادر، ط (٢) ١٤١٢هـ.
- اللّباب في علل البناء والإعراب، للعكبري، تحقيق غازي مختار طليمات والدّكتور عبد الإله نبهان، دمشق: دار الفكر، ط (١) ١٩٩٥م.
- اللُّمحة في شرح الملحة، لمحمّد بن الحسن الصّايغ، تحقيق الدّكتور إبراهيم بن سالم الصّاعدي، المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميّة، ط (١) ١٤٢٤هـ.

- لُمَع الأدلّة، لأبي البركات ابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، (د.ت).
- مجالس ثعلب، تحقيق عبد السّلام هارون، القاهرة: دار المعارف، ط (٦) ٢٠٠٦م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، لابن جنّي تحقيق عليّ النّجديّ ناصف وآخرينِ، القاهرة: وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، لجنة إحياء التراث، ١٤٢٤هـ.
- المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشّاب، تحقيق ودراسة عليّ حيدر، دمشق، ١٣٩٢هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق الدّكتور محمّد كامل بركات، مكّة المكرّمة: مركز البحث العلمي وإحياء التّراث بجامعة أم القرى، ط (٢) ١٤٢٢هـ.
- المسائل العسكريات، لأبي عليّ الفارسي، تحقيق الدّكتور علي جابر المنصوري، عمّان: دار الثقافة، ط (٢) ٢٠٠٢م.
- مشكل إعراب القرآن، لمكّي بن أبي طالب، تحقيق الدّكتور حاتم الضّامن، بيروت: مؤسسة الرّسالة، ط (٤) ١٤٠٨هـ.
- معاني القرآن وإعرابه، للزّجّاج، تحقيق الدّكتور عبد الجليل عبده شلبي، بيروت: عالم الكتب، ط (١) ١٤٠٨هـ.
- معاني القرآن، للفرّاء، تحقيق محمّد عليّ النّجار وأحمد نجاتي، القاهرة: دارالكتب المصرية، ط (٣) ١٤٢٢هـ.
- مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمّد محي الدّين عبد الحميد، القاهرة: دار الطلائع، ٢٠٠٥م.
- المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق الدّكتور كاظم بحر المرجان، بغداد: وزارة الثّقافة والإعلام، دار الرّشيد للنّشر، ١٩٨٢م.
- المقتضب، للمبرّد، تحقيق محمّد عبد الخالق عضيمة، القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، ١٤١٥هـ.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسّيوطي، تحقيق الدّكتور عبد العال سالم مكرم، بيروت: مؤسسة الرّسالة، ط (٢) ١٤٠٧هـ.